ASJP Algerian Scientific Journal Platform
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

- دراسات اقتصادية -
ISSN 2602-7925

المجلد: 19 العدد: 03(2021) ص 24-37

دور الفاعلين في تحقيق التنمية بالمراكز الصاعدة بالمغرب: حالة مركزي مولاي عبد الله واولاد افرج

The role of actors in achieving development in emerging centers in Morocco: the case of the centers of Moulay Abdallah and Ouled Afraj

د. سعاد المختاري *
جامعة ابن طفيل، المغرب
elmoukhtari.souad@gmail.com

محمد بودواح
جامعة ابن طفيل، المغرب
Mboudouah2014@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2021/01/08
تاريخ القبول:
2021/03/22

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الفاعلون الترابيون.
- ✓ المراكز الصاعدة.
- ✓ التنمية الترابية

الملخص:

تعرف المراكز الصاعدة بالمغرب دينامية حضرية سريعة، تساهم من خلالها في خلق التنمية بالمجالات القروية. ويتدخل العديد من الفاعلين. من أجل تدبير الموارد التي تتوفر عليها، بهدف تحسين إطار عيش الساكنة المحلية. غير أن مستوى التنمية المحقق بتراب هاته المراكز لا يرقى إلى مستوى الموارد المتاحة. يمكن تلخيص هدف هذه الدراسة في تحديد دور الفاعلين الترابيين في تحقيق التنمية بالمراكز الصاعدة بالمغرب، من خلال دراسة حالة مركزي مولاي عبد الله واولاد افرج، باعتبارهما مركزين صاعدين يتوفران على موارد متنوعة؛ طبيعية، بشرية، واقتصادية، غير أن مستويات الهشاشة مرتفعة بهما. وقد اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ثم المنهج المقارن، وتوصلت إلى خلاصات تشير إلى تدني مؤشرات التنمية بالمركزين.

Article info

Received
08/01/2021
Accepted
22/03/2021

Keywords:
- ✓ *Territorial actors*
- ✓ *emerging centers*
- ✓ *territorial development*

Abstract :

Enter The emerging centers in Morocco are known as a rapid urban dynamism, through which they contribute to creating development in rural spaces. Many actors intervene to manage the resources they have, with the aim of improving the livelihood of the local population. However, the level of development achieved in these centers does not match the level of available resources. the goal of this study can be summarized in defining the role of territorial actors in achieving development in emerging centers in Morocco, by studying the case of the Moulay Abdellah and Ouled Afraj centers, as they are two emerging centers with various resources: Natural, human and economic, but their levels of vulnerability are high. This study adopted the descriptive and analytical approach, then the comparative approach, and reached conclusions indicating the low development indicators in the two centers.

* المؤلف المرسل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

. مقدمة:

يعتبر الفاعلون الترابيون من أهم المكونات المجالية على اعتبار أنهم يمثلون القوى البشرية الحية التي تتفاعل مع باقي المكونات من ساكنة وموارد ومؤسسات، لتنتج قرارات تعطي للمجال شكلا ومضمونا، يختلف من جماعة لأخرى بناء على طبيعة الفاعلين، ومدى توفرهم على مشاريع تنموية واضحة. بناء على ذلك، لا يمكن الحديث عن التنمية دون استحضار دور الفاعلين، سلبيا كان أم إيجابيا، لأن المجال في نهاية المطاف **"ما هو إلا نتاج للقرارات السياسية المتراكمة على مدى تاريخه"**[1](عزيز قشاني، عبد القادر قطاف، حسن مزين، 2020). وهذا ما يعطي للفاعلين أهمية كبيرة على مستوى تنمية المجال، على مقاييس متعددة، ضمانا لتحقيق العيش الكريم للساكنة في إطار المساواة والعدالة الاجتماعية، على اعتبار أنهم أهم منتج للقرارات المؤطرة للمجال.

ونظرا لما بات الفاعل الترابي يكتسيه من أهمية في خلق وتنزيل مشاريع تنموية، وبالنظر إلى اقتناع الدولة بعدم فاعلية التمركز الإداري ووصاية المركز، فقد تم تخويل صلاحيات مهمة للفاعلين التقليديين من مؤسسات محلية إدارية ومنتخبة، كما تم تدعيمهم بخلق الإطار القانوني الذي يمكن فاعلين جددا من اكتساح الساحة والتمتع بالوضع القانوني، للمساهمة في بلورة وإنتاج القرار بتراب الجماعة. في هذا السياق، حظي المجتمع المدني باهتمام بالغ من خلال إتاحة الفرصة للساكنة للانتظام في إطار الجمعيات والتعاونيات بغية التمكن من المساهمة الفعلية في تنمية المنطقة، خصوصا أنهم أدرى باحتياجات الساكنة ومتطلباتها. وهذا ما يعتبر بمثابة فرصة حقيقية للساكنة المحلية قصد المشاركة في تحديد مصيرها بالشكل الذي تريده، من خلال برمجة وتنفيذ مشاريع تلبي حاجياتهم الخاصة، وتراعي خصوصياتهم المحلية، دونما فرض من طرف الجماعة أو الدولة، وتمكينهم من آليات التمويل لتنفيذها والإشراف عليها بأنفسهم. لكن، إلى أي حد نجحت هذه الكيانات المجتمعية في التعبير عن حاجيات الساكنة؟ وإلى أي حد تمكنت من استغلال الصلاحيات المخولة لها لتحقيق تنمية تشمل كل مجالات تدخلها؟

تعتبر التنمية بمثابة نتيجة تدخل الفاعلين في تراب جماعة ما، لتدبير الموارد المحلية والبحث عن موارد خارجية، بهدف تحقيق التنمية للساكنة التي تستوطن المجال. وتمثل من هذا المنظور هدف وغاية كل سياسة، محلية كانت أم وطنية؛ إذ يبقى الهدف الرئيسي من إقامة المؤسسات، بما فيها مؤسسة الجماعة، هو تحقيق التنمية على مستويات محلية، بالنظر إلى عدم إمكانية إحاطة الدولة المركزية بجميع المناطق المكونة للتراب الوطني. وبالتالي، فمستويات التنمية المحلية، تعكس مدى نجاح أو فشل الفاعلين الترابيين في تدخلاتهم التدبيرية بالمجال. وهذا ما يجعل الحديث عن التنمية ومستوياتها بمجال الدراسة، لا يخرج عن إطار تحليل الفعل البشري المؤسس للعلاقة بين الإنسان والموارد المتنوعة التي يوفرها المجال، باعتباره دعامة لإقامة المنشآت والعمران، ودعامة لمجموعة من التفاعلات العلائقية بين مختلف الفاعلين، من أجل إنتاج منظومة مجالية منسجمة ومتسمة بالتطور البناء، خدمة للتنمية المحلية على مستوى الجماعات البشرية والأفراد أيضا.

وبما أن المجال لا يستطيع توفير ما تحدثنا عنه سابقا بحد ذاته، بحكم أنه غير فاعل بطريقة مباشرة وغير مدرك، فإن الفاعل الترابي والمتمثل في المسؤولين السياسيين بالدرجة الأولى، ثم بقية المتدخلين من مؤسسات تابعة للدولة وجمعيات المجتمع المدني، تبقى المسؤول المباشر عن درجة التنمية بالمجال الذي تسيره. وهذا ما يدعو إلى ضرورة تحلي الفاعلين بالمسؤولية الكاملة في تدبير الثروات والموارد المتاحة، والبحث عن موارد إضافية من خلال تثمين وتسويق صورة المجال لتنشيط الدينامية الاقتصادية، باعتبارها الكفيلة بتحريك بقية الديناميات، وتحسين مستوى عيش الأفراد والجماعات.

[1] عزيز قشاني، عبد القادر قطاف، حسن مزين، (2020)، التدبير الحضري بين أعطاب الواقع وتصورات النموذج التنموي، مدينة الجديدة أنموذجا، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 18، العدد 02، ص ص- 17- 34

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مشكلة الدراسة

من هذا المنطلق، يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في ما يلي: **"من هم الفاعلون المتدخلون في تدبير المراكز الصاعدة بالمغرب، وما حدود تدخل كل منهم؟ ثم ما هو الأثر التنموي المترتب عن تدخلات الفاعلين على مستوى المركز ككل، وعلى مستوى الساكنة المحلية؟"** وقد توقفنا على دراسة حالة مركزين صاعدين بمنطقة دكالة، وهما مركز جماعة مولاي عبد الله ومركز جماعة اولاد افرج.

فرضيات الدراسة

انطلقت الدراسة من عدة فرضيات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **الفرضية الأولى:** للفاعلين دور مهم في تطور المراكز الصاعدة وتحقيق التنمية بترابها، وبالتالي، فهم غير مسؤولين عن تدني مؤشرات التنمية بالمركزين.
- **الفرضية الثانية:** تبقى تدخلات الفاعلين غير ناجعة على مستوى تحقيق التنمية الترابية، وبالتالي، فهم المسؤولون عن تدني مؤشرات التنمية وتزايد الفوارق الطبقية بمجال الدراسة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى مقاربة الإشكالية المركزية، من خلال إيجاد أجوبة للأسئلة الفرعية المرتبطة بها. إضافة إلى ذلك، نتوخى من ورائها تحقيق أهداف متعددة، نذكر من بينها ما يلي:

- تحديد الفاعلين المتدخلين بتراب مركزي مولاي عبد الله واولاد افرج، مع الوقوف على حدود تدخل كل فاعل على حدة، وتتبع أهم المشاريع التي أنجزها لفائدة الساكنة، ثم تحديد أثرها التنموي على هاته الساكنة، باعتبارها العنصر الأساسي في كل عمل تنموي؛
- تحديد الاختلالات التي عرفتها تدخلات الفاعلين، على مستوى اختيار البرامج والمشاريع التنموية، وعلى مستوى طريقة تنزيل هاته المشاريع، وكيفية اختيار الفئات الاجتماعية التي تستهدفها؛
- اقتراح بعض الحلول والتوصيات من أجل تصحيح الوضع في سبيل النهوض بالعالم القروي اقتصاديا واجتماعيا، من خلال تشخيص متطلباته وتثمين الموارد المتوفرة بتراب المركزين خدمة للتنمية المحلية.

أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهمية خاصة، مقارنة بالدراسات المتعددة التي اشتغلت على المراكز الصاعدة، والتي اقتصرت في الغالب على استعراض الموارد والمؤهلات التي تتوفر عليها المراكز الصاعدة، وتعداد الفاعلين المتدخلين في تدبير المراكز الصاعدة، أو الحديث عن التنمية الترابية بالمراكز الصاعدة، دون أن تتعمق في التحليل العلمي للعلاقات التي تجمع بين هذه العناصر. في هذا السياق، يبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تناولها للعلاقة بين تدخلات الفاعلين بتعدد مشاربهم، وبين مستويات التنمية بتراب المركزين في علاقة بالموارد المتوفرة. وهذا ما يقودنا إلى تحديد الاختلالات التي تشوب هذه التدخلات رغم أهميتها؛ إذ يمكن أن يكون لها وقع إيجابي على مؤشرات التنمية المحلية، في حال تمت صياغتها وتنفيذها بشكل مختلف.

منهجية العمل

تأسست منهجية العمل على استخدام المعطيات البيليوغرافية، والمعطيات الرسمية من مختلف المؤسسات والإدارات، إضافة إلى الشق الميداني من الدراسة، والذي توقفنا من خلاله على مؤشرات التنمية بمجال الدراسة على مستوى الدواوير والأسر المكونة لها. وقد اعتمدنا المنهجين الوصفي التحليلي، ثم المقارن، بالإضافة إلى تقنيات الملاحظة الميدانية والمقابلات الشفوية المتنوعة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2. الجماعات الترابية فاعل مهم بحكم احتكاره لاتخاذ القرار بمجال الدراسة

تمثل الجماعات الترابية أساس بنية التنظيم الترابي بالمملكة المغربية، وهي مؤسسات تتمتع بوضع قانوني خاص يمكنها من اتخاذ القرارات وتنفيذ المشاريع التنموية التي تراها مناسبة بترابها الإداري، وهي مؤسسات تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي. كما توفر خدمات متعددة اجتماعية اقتصادية وإدارية لساكنة جميع الدواوير والتجمعات السكنية الخاضعة لدائرة نفوذها الترابي. وبذلك، فهي تكتسي أهمية خاصة في حياة كل فرد، ابتداء من المولود الجديد، والذي سيكون والده ملزما بتسجيله في سجلات الحالة المدنية بالجماعة، وانتهاء بالشخص الميت، والذي سيكون وليه ملزما بسحب شهادة الوفاة ورخصة الدفن من الجماعة. وبين المحطتين، هناك محطات عديدة، يجد فيها المواطن نفسه ملزما بالعودة إلى الجماعة لقضاء مأرب خاص، أو سحب شهادة ما، وقد زادت أهمية هذا الارتباط بعد تفويض الدولة لصلاحيات واختصاصات جديدة لمؤسسة الجماعة الترابية.

تتمتع الجماعات باختصاصات متنوعة، يمكن تقسيمها إلى اختصاصات ذاتية وأخرى مشتركة مع الدولة. وعلى العموم، فهي تشمل جميع مناحي الحياة في دائرة نفوذها؛ حيث تنتج برامج عمل تهم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تهتم بتوفير التجهيزات والبنيات التحتية الملائمة لخلق إطار عيش كريم للساكنة، مثل تجهيزات خدمات القرب، والربط بشبكة الماء الصالح للشرب والكهرباء، إنشاء الطرقات وتنظيف الشوارع، وتوفير المقابر والأسواق الجماعية، وغيرها من المرافق والخدمات الضرورية لحياة الساكنة خلال معيشها اليومي. بالإضافة إلى ذلك، تسهر الجماعة على تنظيم التعمير وإعداد التراب، من خلال السهر على احترام القوانين المنظمة، وإصدار الوثائق اللازمة لهذا الغرض. ويمكن للجماعة في إطار القانون أن تنخرط في علاقات التعاون الدولي تحقيقا للتنمية المحلية، والاستفادة من المساعدات الخارجية لتحقيق ذلك.

1.2 تركيبة المجلس الجماعي وتنوع الانتماءات السياسية

يعتبر العنصر البشري أساس البناء الجماعي؛ ذلك أنه العقل المدبر في الأول والأخير لكل القرارات التي تنتج في إطار الجماعة. من هذا المنطلق، تصبح دراسة تركيبة المجلس الجماعي لمجالي الدراسة أمرا مهما بغاية فهم التوجهات التي تنحو نحوها الجماعة في تدبيرها للمجال، ووفق أي اعتبار تقوم بما قامت به، ولماذا على الوجه الذي تمت به دون غيره من الطرق الممكنة.

تتكون المجالس الجماعية التي شملتها الدراسة التي بين أيدينا من منتخبين تم انتقاؤهم عن طريق الاقتراع المباشر في انتخابات (2015)؛ حيث يتكون مجلس جماعة مولاي عبد الله من (35 عضوا) ينتمون إلى (6) أحزاب سياسية. ويتمون مجلس جماعة اولاد افرج من (27 عضوا) يتوزعون سياسيا على حزبين فقط، كما يتبين من خلال الجول أسفله.

جدول رقم 1: الانتماءات السياسية لأعضاء المجلس الجماعي لمولاي عبد الله واولاد افرج

الجماعة	الإتحاد الدستوري	الحركة الشعبية	الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	تحالف أحزاب فدرالية اليسار الديمقراطي	التجمع الوطني للأحرار	الاستقلال	المجموع
مولاي عبد الله	3	7	7	7	6	5	35
أولاد فرج	-	-	6	-	-	21	27

المصدر: جماعة مولاي عبد الله 2019

تتنوع الانتماءات السياسية لأعضاء المجلسين الجماعيين بمجال الدراسة؛ حيث نلاحظ تنوع تشكيلتهم بشكل متوازن في جماعة مولاي عبد الله بين أحزاب الحركة الشعبية والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ثم التجمع الوطني للأحرار، مع تسجيل حضور أقل أهمية لحزبي الاستقلال والاتحاد الدستوري. أما بالنسبة لجماعة اولاد افرج، فنلاحظ هيمنة حزب الاستقلال على أغلبية أعضائها؛ حيث يستأثر بما

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مجموعه (21 عضوا من أصل 27)، مع حصول حزب الاتحاد الاشتراكي على مقاعد قليلة، لا تخوله حتى لعب دور المعارضة القوية. ورغم تنوع التشكيلة الحزبية لمجلس الجماعتين وإن بدرجات متفاوتة، فإن الملاحظة الميدانية والاستجوابات التي أجريناها في هذا الشأن مع مختلف الفرقاء من منتخبين ومنتخبين، أكدت وبالملموس بأن هاته الانتماءات لا تخضع للمنطق الحزبي وإيديولوجيته، وإنما تحكمها العلاقة الشخصية والروابط الاجتماعية التي تحكم العلاقة بين المرشح والساكنة المحلية. وهذا ما يفسر تمسك الأفراد بشخص المنتخب، بغض النظر عن انتمائه الحزبي، ومن المستجوبين كثير من لا يعرف إلى أي حزب ينتمي إليه مرشحه المفضل، ولا يهمه في الواقع أن يعرف. وبالتالي، فالوعي السياسي بمجال الدراسة، ما زال متأخرا بشكل كبير، ويساهم المنتخبون في هذا التجهيل، من خلال عدم القيام بدورهم السياسي التوعوي اتجاه الساكنة، فهل للأمر علاقة بالمستوى الدراسي والفكري للمترشحين؟

2.2 تدني المستوى الدراسي لأعضاء المجلس الجماعي

يعتبر المستوى الدراسي من المؤشرات الرئيسية والأولية التي يمكن أن تعطي فكرة واضحة عن طبيعة التركيبة البشرية للمجلس الجماعي، باعتبارها المسؤولة عن تدبير المجال وتسييره رسميا وقانونيا. فهذا المسؤول الذي كان مجرد فرد من الساكنة، يعاني ما يعانون من مشاكل، ويحلم مثلما يحلمون بغد أفضل، ويتمتع بنفس المؤهلات المتواضعة التي يتوفر عليها معظم الساكنة، سيجد نفسه مالكا لجميع السلطات التي تخوله من التصرف في مقدرات الجماعة وإمكانياتها المادية وغير المادية كما يريد، دون أن يستطيع أحد أن يفرض عليه ما يفعل، بحكم وظيفته بعد أن مكنته أصوات الساكنة من تقرير مصيرهم على مستويات متعددة. فهل يمتلك هذا الفرد للمؤهلات والكفايات التي تخوله تدبير الأمور العامة والخاصة للساكنة بنجاح؟

جدول رقم 2: المستوى الدراسي لأعضاء المجلس الجماعي لمولاي عبد الله واولاد افرج

المستوى الدراسي	مولاي عبد الله	اولاد افرج
بدون	17.14	11
ابتدائي	51.43	22
ثانوي	25.71	33
جامعي	5.71	34

المصدر: جماعتي مولاي عبد الله واولاد فرج، 2019

يتبين تدني المستوى الدراسي لأعضاء المجلسين الجماعيين موضوع الدراسة، من خلال حضور الأعضاء الأميين بنسبة تجاوزت (17 %) بجماعة مولاي عبد الله و(11 %) بجماعة اولاد افرج. ويتأكد هذا الوضع من خلال نسبة ارتفاع نسبة الذين لم يجاوزا المستوى الابتدائي من مشوارهم الدراسي، والتي تجاوزت (51 %) و(22 %) بالجماعتين على التوالي. فيما يسجل عدد الأعضاء الذين تمكنوا من الوصول إلى المستوى الثانوي، فقد عرف تحسنا ملحوظا بجماعة اولاد افرج ليحقق نسبة وصلت إلى (33 %) وتجاوزتها نسبة الذين ولجوا المؤسسات الجامعية بقليل، فيما تصل إلى (25 %) فقط بجماعة مولاي عبد الله، وهذا ما يؤكد على تدني المستويات التعليمية لأعضاء المجلسين على العموم، مما يطرح التساؤل منذ الآن حول علاقة هذا الوضع التعليمي بالفشل في تحقيق تنمية مجالية حقيقية بمجال الدراسة رغم التوفر على مؤهلات وإمكانيات لا بأس بها عموما.

3.2 تنوع تركيبة الموظف الجماعي بمولاي عبد الله واولاد افرج

يخضع مجلس الجماعة فعليا في تدبيره وتسييره لمجموعة من الموظفين، إضافة إلى الأعضاء المنتخبين، يسهرون على الشؤون الإدارية للجماعة، وتختلف درجاتهم ومهامهم، كما يتبين من خلال الجدول الموالي.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

جدول رقم 3: البنية التنظيمية لموظفي جماعتي مولاي عبد الله واولاد افرج

البنية التنظيمية	مولاي عبد الله		اولاد فرج	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة %
الأطر العليا	46	23	38	36
الأطر المتوسطة	19	9.5	19	18
المساعدين التقنيين والإداريين	135	67.5	49	46
المجموع	200	100	106	100

المصدر: جماعتا مولاي عبد لله واولاد افرج، 2019

يتبين من خلال جرد البنية التنظيمية للمجلس الجماعي، وجود موظفين للقيام بالمهام المختلفة التي يتطلبها سير عمل المجلس. ونلاحظ وجود اختلافات بينية في نسبة كل فئة من الموظفين بين الجماعتين؛ حيث تصل نسبة الأطر العليا (23 %) بجماعة مولاي عبد الله، وتقفز إلى (36 %) بجماعة اولاد افرج. ويزداد الفرق بينهما على مستوى الأطر المتوسطة، ليسجل ضعف الأولى في جماعة اولاد افرج، غير أن جماعة مولاي عبد الله تتفوق فيما يخص المساعدين الإداريين والتقنيين، لتصل نسبتهم إلى (67 %) من مجموع الموظفين. ونستنتج بالتالي، اعتماد جماعة مولاي عبد الله في تسييرها على أغلبية من الأطر المتوسطة والمساعدين، على العكس من جماعة اولاد افرج، فهل سيكون لهذا الاختلاف النوعي بينهما تأثير على مردودية المجلس، أم أن حضور هؤلاء الموظفين يبقى شكليا فقط؟

3. المشاريع المنجزة بالجماعتين متنوعة لكنها غير ناجعة

يعتبر إنجاز المشاريع التنموية من بين أهم أدوار الجماعة، كما تعتبر مؤشرا حقيقيا على مدى تمكن الفريق المنتخب المسير للجماعة من تحقيق نجاح يدفع الساكنة إلى إعادة التصويت عليه. فانطلاقا من أهمية إخضاع تجربة المجلس الجماعي للتقييم والنقد الهادف، سوف نتوقف عند نموذج جماعة مولاي عبد الله من خلال تتبع المشاريع المنجزة في فترات مختلفة، والتي تهم قطاعات ومجالات متنوعة، كما سنأتي على ذلك من خلال الفقرات الموالية.

جدول رقم 4: طبيعة المشاريع المنبثقة عن مخططات جماعة مولاي عبد لله بين 2006 و 2009

النشاط	العدد
تقوية البنية التحتية	5
الولوج إلى الماء والكهرباء	5
إنجاز المنشآت السوسيو ثقافية والتعليمية والصحية	7
تحسين الولوج للخدمات الصحية وتأهيل الأنشطة السوسيو ثقافية	6
تأهيل الاقتصاد المحلي وتنمية مداخيل الجماعة	5
تنظيم المجال الحضري	9
المحافظة على البيئة	7
تأهيل العنصر البشري	2

المصدر: جماعة مولاي عبد لله، 2019

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

أنجزت جماعة مولاي عبد الله مجموعة من المشاريع المتنوعة في الفترة الممتدة ما بين سنتي (2006 و 2009). حيث أنجزت مشاريع تروم تأهيل المجال مثل تقوية البينة التحتية، والربط بشبكتي الماء والكهرباء، وتنظيم المجال الحضري. بالإضافة إلى مشاريع أخرى تدخل في إطار تحسين جودة الحياة، مثل تحسين الولوج للخدمات الصحية وتأهيل الأنشطة السوسيو-ثقافية. وأخرى ذات بعد اقتصادي وبيئي، مثل مشاريع تأهيل الاقتصاد المحلي وتنمية مداخيل الجماعة. وأخيرا، مشاريع تركز على العنصر البشري في حد ذاته، لكنها الأقل عددا حيث لم تتجاوز مشروعين فقط، وهذا ما يؤشر على غياب ثقافة تثمين الموارد البشرية، لدى المسؤولين عن تدبير الشأن العام واستغلال الموارد.

ورغم أهمية هذه المشاريع ظاهريا، إلا أنها في الواقع الميداني تبقى بعيدة كل البعد عن أن تعكس مضمونها على الساكنة المحلية، أو على خزينة الجماعة؛ ذلك أن استغلال هذه المرافق وخصوصا التجارية المذرة للدخل، لا تقوم به الجماعة بطريقة مباشرة، وإنما يتم تفويته للخواص لاستغلاله مقابل مبالغ تقل بكثير عن أثمنة السوق، وهذا ما يثير العديد من التساؤلات عن كيفية تفويتها، والآليات المتبعة لاختيار الشركاء المستفيدين بأثمنة "رمزية" في أحسن الأحوال.

تعتبر الجماعة من بين أهم الفاعلين الترابيين، بالنظر إلى مسؤوليتها المباشرة عن تدبير وتسيير المجال الجغرافي الذي يدخل في دائرة نفوذها الإداري، وبالتالي، فهي بمثابة المسؤول الأول والأخير عن كل التطورات التي يعرفها هذا المجال على مر تاريخه؛ إذ تبقى بصمة المجالس المتعاقبة على تسيير شؤونه حاضرة، سواء تعلق الأمر بنجاحها أم بفشلها في تدبير شؤون البلاد والعباد. من هذا المنطلق، يمكن القول بأن جل المشاريع والبرامج التي استعرضناها سابقا، ورغم تنوعها واختلاف مجالات تنفيذها، تبقى بعيدة كل البعد عن النجاح في خلق تنمية ترابية تعم خيراتها جميع السكان وبدون استثناء، وهذا ما لم نعاينه خلال فترة دراستنا لجماعتي مولاي عبد الله واولاد افرج، فأين الخلل؟ ومن المسؤول عن هذا التناقض ما بين كثرة المشاريع والبرامج التنموية على الورق، وضعف أثرها الفعلي على حياة الساكنة؟

4. المجلس الإقليمي فاعل محوري بحكم مسؤوليته القانونية

يعتبر المجلس الإقليمي من أهم الفاعلين الترابيين محليا، نظرا لما يتمتع به من صلاحيات تنفيذية وتقريرية، وما يمتلكه من مؤهلات واعتمادات مالية، لكن الاستفادة منها تمر حتما عبر ذكاء أعضاء المجلس الجماعي؛ حيث يعتبر التفاوض والتمتع بشروط الإقناع من بين أهم المفاتيح التي تخول للجماعة الاستفادة من دعم المجلس الإقليمي. وقد تعمدنا في هذه النقطة الاستدلال على أهمية مساهمة المجلس الإقليمي في التنمية المحلية من خلال الوقوف على تجربته بجماعة اولاد افرج، وذلك تحقيقا لنوع من التوازن في تحليلنا للجماعتين، وهذا ما يبرزه الجدول الموالي.

جدول رقم 5: المشاريع المنجزة من طرف المجلس الإقليمي بجماعة اولاد افرج

الرقم	المشروع	مدة الأشغال	تاريخ التسليم	المبلغ بالدرهم
1	بناء مركز تجاري	8 أشهر		9192123.58
2	ترصيف الممر الفاصل بين المركب التجاري والملعب الرياضي	3 أشهر	2017	434280.00
3	ترصيف جانب المحطة الطرقية وأمام المسجد الأعظم	3 أشهر	2017	594180.00
4	الدراسة التقنية للإنارة العمومية بالمركز	50 يوما		106800
5	بناء مركز تحويل لتوزيع الكهرباء	3 أشهر	2019	750199.20

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

	العمومية بالمركز التجاري بأولاد فرج			
6	إصلاح الإنارة العمومية بمركز الجماعة	6 أشهر	2019	6975360.00
7	إصلاح دار الجماعة	3 أشهر		825633.24
المجموع		-	-	18878576

المصدر: المجلس الإقليمي للجديدة، 2020

تتنوع مجالات تدخل المجلس الإقليمي بجماعة اولاد افرج؛ حيث شملت مشاريع متعددة، منها التي تدخل ضمن الخدمات الأساسية، مثل إجراء الدراسة التقنية لإنارة المركز، وبناء مركز تحويل لتوزيع الكهرباء، وإصلاح الإنارة العمومية، لإضافة إلى بناء مركز تجاري كبير بغلاف مالي مهم. ومنها التي تدخل في إطار إصلاح وتأهيل البنى الموجودة، مثل ترصيف بعض الممرات وإصلاح دار الجماعة. ويلاحظ أن هذه المشاريع كلفت غلافا ماليا مهما، مما يمكن اعتباره مساعدة مهمة، لكنها تفقد مضمونها في ظل انتشار مظاهر الهشاشة ما يتطلب مشاريع شاملة لتأسيس بنى تحتية قادرة على مواكبة التحولات العمرانية والبشرية التي تعرفها الجماعة.

هذه المشاريع رغم أهميتها لا تتناسب مع نسبة الخصاص التي تعانيها الجماعة على مختلف المستويات، ولا مع الموارد المالية المهمة التي يتوفر عليها المجلس الإقليمي، والتي يتم توزيعها وفق حسابات خاصة على الجماعات، في علاقة بطبيعة الأعضاء المكونين للمجلس الجماعي. ثم إنها تبقى في مجملها خاضعة لحسابات انتخابية؛ إذ لا تعبر عن الحاجة الحقيقية للساكنة المستهدفة، ولا تمس مكمن التنمية، حيث لا تشكل إضافة نوعية تنعكس على جودة حياة الأفراد والجماعات، وهذا ما يضع هذه التدخلات تحت التساؤل عن جدواها على مستوى التنمية، وسد الخصاص في البنى التحتية بتراب الجماعة.

5. العمالة فاعل أساسي لكن دورها لا يخرج عن إطار الوصاية

تعتبر العمالة فاعلا أساسيا في دينامية التنمية المجالية بالمغرب؛ إذ شكلت منذ الاستقلال النواة الأولى لسياسة اللامركزية بالنظر إلى توفرها على بعض السلط والاختصاصات المفوضة من المركز؛ إذ تضم تمثيلية لمعظم الوزارات والإدارات المركزية. كما شكلت أداة رئيسية في إطار مراقبة وضبط التراب الوطني وتأطير المواطنين، مع خلق محاور إدارية واقتصادية جديدة تكون العمالة بمثابة نواتها الأولى. في هذا الإطار حظيت مؤسسة العمالة باهتمام بالغ من طرف السلطة المركزية بالرباط، باعتبارها قطب التنمية الذي تتمحور حوله كل الأنشطة الاقتصادية، لتجعل من مجال احتضانها قطبا تدور في فلكه كل الأقاليم والجماعات التابعة لنفوذها الإداري. وهذا ما جعل العمالة مرتبطة بالريادة المجالية محليا على كل المستويات، كما يتبين من خلال مشاريع التنمية التي تنجزها أو تمولها لفائدة الجماعات وساكنتها، سواء من خلال التحويلات المالية المباشرة أم من خلال تمويلات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. هذه الأخيرة، تعتبر بمثابة ورش ملكي مستمر في الزمن، يرمي إلى القضاء على الفقر والهشاشة بمختلف المدن والقرى، من خلال دعم وتمويل المشاريع المذرة للدخل والمحفزة لسوق الشغل، وقد اكتسبت العمالة نفوذا مجاليا إضافيا، من خلال إشرافها على هذه العملية.

وبحكم الوضع السوسيو-اقتصادي المتسم بالهشاشة بتراب إقليم الجديدة، فقد حظيت عمالة الإقليم بنصيبها من مشاريع المبادرة؛ حيث تم تمويل حوالي (300) مشروع، ساهمت المبادرة الوطنية بنسبة (40 %) من الكلفة الإجمالية لهذه المشاريع؛ أي ما يفوق (5 ملايير) درهم. فيما مول النسبة الباقية مجموعة من الشركاء، مثل المجالس الجماعية والمجلس الإقليمي وجمعيات المجتمع المدني. واستفاد من هذه المشاريع حوالي (270 ألف) مستفيد من ساكنة الإقليم.

ولم تخرج جماعتا الدراسة عن هذا الإطار؛ حيث ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تمويل حوالي (54) مشروعا بتراب جماعتي مولاي عبد الله واولاد افرج إلى حدود سنة (2018)، يبين الجدول الموالي طبيعتها وعدد المستفيدين منها.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

استفادت جماعتا مولاي عبد الله واولاد افرج من تمويل مشاريع متنوعة من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ إطلاقها إلى حدود سنة (2018)[2]، بلغ عددها حوالي (51) مشروعا يوضح الجول السابق بعضا منها. بلغت تكلفة هذه المشاريع حوالي (376 مليون) درهم، ساهمت المبادرة بنسبة (34) منها؛ أي حوالي (135 مليون) درهم، وتكلف باقي الشركاء بتمويل المبلغ المتبقي. ويلاحظ أن هذه المشاريع همت مجالات متنوعة، بهدف الرقي بمستويات التنمية بالجماعتين، والتقليل من مظاهر الفقر والهشاشة، يمكن تقسيمها كما يلي:

- مشاريع خاصة بجماعة مولاي عبد الله، بلغ عددها (13) مشروعا بتكلفة مالية وصلت إلى (7 ملايين) درهم، واستفاد منها (2495) مستفيدا؛
- مشاريع خاصة بجماعة اولاد افرج، بلغ عددها (13) مشروعا بتكلفة (16 مليون) درهم، واستفاد منها (2230) مستفيدا؛
- مشاريع مشتركة ضمنها جماعة مولاي عبد الله، عددها (4) مشاريع بتكلفة (26 مليون) درهم، واستفاد منها (11300) فرد؛
- مشاريع مشتركة ضمنها جماعة اولاد افرج، وصل عددها (17) مشروعا بتكلفة (308 مليون) درهم، واستفاد منها (416129) مستفيدا.

يتبين من خلال المعطيات السابقة أهمية هذه المشاريع؛ حيث كلفت مبالغ مالية مهمة، وشملت فوائدها عددا كبيرا من الساكنة بمناطق مختلفة من مجال الدراسة بالإضافة إلى ساكنة جماعات أخرى في إطار المشاريع المشتركة بين عدة جماعات، وتهم أساسا البنيات التحتية ذات الطاقة الاستيعابية الكبيرة؛ حيث يمكن أن تستفيد منها أكثر من جماعة، مثل الملاعب الرياضية والطرق.

نستنتج من خلال مساهمة العمالة باعتبارها فاعلا أساسيا في تنمية المدن الصغيرة والمراكز الصاعدة التابعة لدائرة نفوذها الإداري، عدة خلاصات رئيسة نذكر من بينها ما يلي:

أهمية المشاريع وتنوع القطاعات التي تستهدفها، يدل على مدى الخصاص المهول الذي تعانيه الجماعتان على مستوى البنيات التحتية المهيكلة للمجال؛

تركزت جل المشاريع على التجهيزات المادية، وأغفلت المرافق والتجهيزات التي تدخل في بناء الإنسان وتأهيله بغية تحقيق أعلى درجات التنمية بفعالية. وهذا ما يدعو إلى ضرورة التفكير في تنفيذ مشاريع ذات بعد سوسيو-اقتصادي، تعود على تراب الجماعة بالنفع وتشمل الأفراد، لتنتقل من خلالهم وعبرهم إلى باقي الفئات المكونة للنسيج الاجتماعي بالجماعتين.

6. المجتمع المدني فاعل غير نشيط وضعيف التكوين

تميزت السياسات الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب بالعجز عن التوفيق بين متطلبات الساكنة وعدد أفرادها المتزايد بوتيرة سريعة، فاقت توقعات جل الحكومات المتعاقبة على الحكم، وخصوصا في العقود الأولى للاستقلال. ومع توالي سنوات الاستقلال، وظهور بوادر الاحتقان الاجتماعي التي تحولت إلى احتجاجات اجتماعية ازدادت وتيرتها في العقود الأخيرة من القرن الماضي وبداية الحالي، في ظل فشل السياسات العامة وعدم قدرتها على ابتكار حلول ناجعة لوقف نزيف النسيج المجتمعي، وإيجاد نوع من المصالحة مع الساكنة باعتبارها مُسيَّرة. فكان التوجه نحو إعطاء الفرصة لهاته الساكنة كي تتحرر من تبعية المؤسسات الرسمية منتخبة كانت أم إدارية، وإعطائها الفرصة لممارسة التسيير الذاتي، عن طريق تخويلها الإطار القانوني الذي يمكنها من الاشتغال على حل مشاكلها المحلية بطرقها الخاصة

[2] عمالة الجديدة، 2020

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

نظرا لقدرتها على تحديد الأولويات التي تحتاجها في حياتها اليومية. من هذا المنطلق برز التوجه الجديد للدولة والقائم على إشراك فعاليات المجتمع المدني في تدبير الشأن المحلي عن طريق الجمعيات والتعاونيات، باعتبارهما تشكلان إطارا قانونيا فاعلا في خلق التنمية وحل المشاكل التي تعانيها الساكنة دونما حاجة إلى انتظار المؤسسات السياسية أو التنقل إلى الرباط للاحتجاج على تردي أوضاعها على جميع المستويات.

انطلاقا من خلاصات البحث الميداني والمقابلات الموجهة، وبناء على نتائج الاستمارات، تبين أنه يوجد بمجال الدراسة عدد كبير من الجمعيات والتعاونيات يتجاوز المئات، لكن الملاحظ كذلك، أن جل هذه الجمعيات تبقى مجرد تنظيم ورقي، لا يشكل وجوده فارقا عن غيابه. حيث توصلنا إلى أن عدد الجمعيات النشيطة فعليا؛ أي التي تقوم بتنفيذ مشاريع ومبادرات، مهما كانت صغيرة، لا يتجاوز (17) جمعية، تنشط في ميادين ومجالات متنوعة ارتباطا بقناعات مؤسسيها الشخصية، وارتباطا بحاجيات الساكنة التي تستهدفها هذه الجمعيات بتراب جماعة مولاي عبد الله. ونلاحظ أن هذه المجالات تشمل الجانب الاقتصادي، والاجتماعي والبيئي، لكنها تبقى غير كافية مقارنة بعدد الجمعيات المتواجدة على الورق، ومقارنة بالخصاص المهول الذي تعانيه الجماعة من المركز إلى أبعد دوار، كما أنها تبقى ضعيفة مقارنة بالإمكانيات المالية المتاحة، وتنوع مصادر التمويل الممكنة.

أما بجماعة أولاد افرج، فيتبين أن عدد الجمعيات النشيطة بها يناهز(38) جمعية، تنشط في مجالات متنوعة، مثل التضامن والتنمية المستدامة، والمجال السوسيو-ثقافي والرياضي ثم الجانب البيئي. ورغم التنوع في مجالات الاشتغال، إلا أن طابعها العام لا يخرج عن دائرة محاربة الفقر والهشاشة، في إشارة إلى ضعف فرص الترقي الاجتماعي بمجال الدراسة، فما هي أهم الخصائص الداخلية المميزة للمجتمع المدني بجماعتي مولاي عبد الله واولاد افرج؟

تتعدد الإكراهات والعراقيل التي تتعرض لها الجمعيات، مما يضعف من مردوديتها التنموية. وقد وقفنا من خلال البحث الميداني على مجموعة منها يمكن تلخيصها فيما يلي:

إكراهات مرتبطة بالمحيط أو الوسط الذي تتم فيه مزاولة العمل الجمعوي:

غياب الوعي الجمعي بأهمية العمل الجمعوي، مما يخلف نفورا من التعامل مع الجمعيات المؤسسة، سواء عن طريق الانخراط فيها، أم عن طريق احتضانها ودعمها بما يتوفر من إمكانيات. وهذا ما يشكل بيئة غير مناسبة وغير مشجعة على بزوغ واستمرار المبادرات الفردية؛

غياب الثقة بين الجمعيات في شخوص أعضائها والساكنة المحلية؛ إذ تسيطر هواجس الريبة والشك حول النوايا الحقيقية والدوافع المحركة لعمل الجمعيات، وهذا ما يجعل هذه العلاقة غير مثمرة على مستوى المردودية التنموية، وانحصارها في بعض المبادرات ذات التأثير المحدود؛

ضعف الموارد المالية والإمكانيات اللوجيستيكية المخصصة للجمعيات محليا ووطنيا؛

غياب ثقافة التعاون مع الجمعيات وتسهيل استفادتها من المؤهلات والإمكانات التي تتوفر عليه البنى الاجتماعية من مؤسسات تعليمية ومرافق إدارية وعموم المرافق العمومية التي يمكن استعمالها لأغراض متعددة؛

غياب ثقافة المشاركة في اتخاذ القرارات التي تحدد مصير الجماعة والأفراد وتؤثر في مستوى عيشهم؛ إذ يتسم المجتمع عموما بنوع من الخمول والكسل الفكري والفعلي، وخصوصا بمجال الدراسة؛ حيث تعتبر الساكنة نفسها خارج دائرة الفعل، وتحيط نفسها بنوع من السلبية والتردد في المشاركة في كل ما هو عام. وهذه الصفات من أهم الخصائص المميزة لساكنة جماعتي مولاي عبد الله واولاد افرج، حسب ما توصلنا إليه من خلال مشاركتهم مواقف متنوعة، وفي سياقات مختلفة، مما يصعّب من مهمة جميع الفاعلين في التعامل معهم والتعاطي مع متطلباتهم، بمن فيهم الفاعلون الجمعويون؛

ظافر العوامل المتحدث عنها سالفا وتفاعل عناصرها، يصبح مجتمع الدراسة بيئة غير مشجعة على نمو وازدهار العمل الجمعوي، ليقوم بدوره الريادي المنتظر على مستوى خلق التنمية بالمجالات التي تنشط فيها. غير أن لأمر لم يتوقف

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

عند هذا الحد، لتبرز مجموعة من العراقيل والإكراهات التي ترتبط بالفاعلين الجمعويين باعتبارهم أفرادا من هذا المجتمع، اتخذوا مبادرات مهما اختلفت دوافعها، تبقى فعلا غير مسبوقة في تاريخ المجتمع المحلي، قرية كان أم دوارا، نظرا لحالة الجمود التي تميز الساكنة على مستوى اتخاذ المبادرات التي تهم الجماعة.

إكراهات مرتبطة بذاتية مؤسسي الجمعيات ومسيريها:

يعتبر الأفراد المؤسسون للجمعيات جزءا من المجتمع المتميز بمجموعة من الخصائص السلبية التي تضعف من وزن الخصائص الإيجابية الكثيرة والمتنوعة التي تميز نفس هذا المجتمع. لذلك، كان من الطبيعي أن يحمل هؤلاء الأفراد خصائص المجتمع المنتج لهم، أو بعضا منها على الأقل، مع تسجيل بعض التفاوتات البينية التي لا تلغي الحكم العام في شموليته. وهذا ما يحيلنا على مجموعة من الإكراهات والصعوبات المرتبطة بشخص الفاعل الجمعوي، باعتباره مسؤولا عن نتيجة ووزن مساهمة الجمعية في ميزان التنمية المحلية، نذكر من بينها ما يلي:

تدني المستوى التعليمي لمؤسسي وأعضاء الجمعيات النشيطة بمجال الدراسة؛ حيث يعتبر جلهم أميون أو أشبه أميين، بحكم توقف المسار الدراسي لأغلبهم في المستويات الابتدائي والإعدادي؛

غياب التكوين الأساسي لممارسة العمل الجمعوي؛ حيث يعتبر تأسيس الجمعية بمثابة قرار فردي أو جماعي لا يسبقه تكوين ولا يرافقه تأطير، كما لا تتبعه أية مواكبة فعلية، رغم توفر المؤسسات المفترض فيها القيام بهذه الأدوار، مما يؤشر على وجود فجوة بين الفاعلين وهذه المؤسسات، يترتب عنها استمرار الجمعية في الاشتغال بطريقة عشوائية وارتجالية؛

غياب تام لأبسط شروط التنظيم المفترض توفرها في الجمعية، على أساس أنها بمثابة مقاولة اقتصادية غير ربحية؛

ضيق أفق التمويل ارتباطا بعجز المؤسسين عن ابتكار وابداع حلول تمويلية؛

الخلط بين العملين الجمعوي والسياسي، مما يضعف من مصداقية الفاعل الجمعوي، على اعتبار أن علاقة الساكنة بالسياسيين تنبني على نوع من الشك والريبة المفضيان إلى النفور من التعامل معها؛

عدم قدرة الجمعيات على صياغة وبناء برامج ومشاريع حقيقية ذات تأثير واسع وبعيد المدى، مما يجعلها رهينة المبادرات المحدودة ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي المحدودين في الزمن وعد المستفيدين؛

تتعدد الإكراهات التي تعوق طريق العمل الجمعوي بمجال الدراسة، وقد حاولنا التركيز على الأكثر تأثيرا على وظيفة الجمعية، تفاديا للإطناب غير المستحب في المجال العملي، خصوصا أن هذه الدراسة تبقى نقدية تحليلية بالأساس؛ إذ تبين من خلال البحث الميداني أن هذه الإكراهات والعراقيل، تشكل السبب الرئيس في ضعف مردودية جمعيات المجتمع المدني بمجال الدراسة، كما بباقي المجالات في البلدان السائرة في طريق النمو.

7. خاتمة:

ضع في خاتمة يتعدد الفاعلون الترابيون بجماعتي مولاي عبد الله واولاد افرج، وتتنوع مجالات تدخلهم. وقد توصلنا من خلال التشخيص الميداني، واعتمادا على المعطيات الرسمية التي تهم تدخل كل فاعل بمجال الدراسة، فقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

تعتبر الجماعة من بين أهم الفاعلين الترابيين، بالنظر إلى مسؤوليتها المباشرة عن تدبير وتسيير المجال الجغرافي الذي يدخل في دائرة نفوذها الإداري، وبالتالي، فهي بمثابة المسؤول الأول والأخير عن كل التطورات التي يعرفها هذا المجال على مر تاريخه؛ إذ تبقى بصمة المجالس المتعاقبة على تسيير شؤونه حاضرة، سواء تعلق الأمر بنجاحها أم بفشلها في تدبير شؤون البلاد والعباد. فبالإضافة إلى تسيير وتدبير

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الشأن العام، تقوم الجماعة بتمويل مجموعة من المشاريع، ووضع مجموعة أخرى من المخططات والبرامج التي تهدف إلى تحسين مستوى عيش الساكنة، ورغم أهمية هذه المشاريع ظاهريا، إلا أنها في الواقع الميداني تبقى بعيدة كل البعد عن أن تعكس مضمونها على الساكنة المحلية، أو على خزينة الجماعة. حيث تبقى مؤشرات التنمية بالجماعتين غير متوافقة مع الموارد المالية التي تتوفر عليه خزينة الجماعة، وخصوصا بجماعة مولاي عبد الله، وهذا ما يجعل الجماعة فاعلا غير ناجع في تحقيق التنمية المحلية، رغم أهمية الدور المنوط به، ورغم حدود تدخله الواسعة.

يعتبر المجلس الإقليمي من بين الفاعلين الوازنين في تراب الجماعتين، من خلال البرامج والمشاريع التي يمولها لفائدة ساكنتهما، لكن هذه المشاريع رغم أهميتها، لا تتناسب مع نسبة الخصاص التي تعانيها الجماعتان على مختلف المستويات، ولا مع الموارد المالية المهمة التي يتوفر عليها المجلس الإقليمي. حيث يتم صرف التمويل والدعم للمشاريع التي تقترح الجماعة تمويلها، وفق حسابات خاصة، لا تأخذ في عين الاعتبار أهمية المشروع ونجاعته اقتصاديا واجتماعيا، بل ترتكز على طبيعة العلاقة بين الأعضاء المكونين للمجلس الجماعي وأعضاء المجلس الإقليمي. بالإضافة إلى ذلك، توصلنا إلى أن هاته المشاريع، تبقى في مجملها خاضعة لحسابات انتخابوية؛ إذ لا تعبر عن الحاجة الحقيقية للساكنة المستهدفة، ولا تمس مكمن التنمية. وبالتالي، فهي لا تشكل إضافة نوعية تنعكس على جودة حياة الأفراد والجماعات، وهذا ما يضع هذه التدخلات تحت التساؤل عن جدواها على مستوى التنمية، وسد الخصاص في البنى التحتية بتراب الجماعتين.

تعتبر العمالة فاعلا أساسيا في دينامية التنمية المجالية بالمغرب؛ إذ شكلت منذ الاستقلال النواة الأولى لسياسة اللامركزية، بالنظر إلى توفرها على بعض السلط والاختصاصات المفوضة من المركز؛ إذ تضم تمثيلية لمعظم الوزارات والإدارات المركزية. وإذا كانت العمالة بداية الاستقلال بمثابة أداة رئيسية للتحكم في المجال المغربي، في إطار مراقبة وضبط التراب الوطني وتأطير المواطنين، فقد تحولت في السنوات الأخيرة إلى أداة تنموية تساهم في خلق محاور إدارية واقتصادية جديدة، تكون العمالة بمثابة النواة الأولى لانطلاقها على أمل أن تعم جل المراكز التابعة لها. نستنتج من خلال مساهمة العمالة باعتبارها فاعلا أساسيا في تنمية المدن الصغيرة والمراكز الصاعدة التابعة لدائرة نفوذها الإداري، أنها أنجزت ومولت عددا كبيرا من المشاريع في تراب الجماعتين عن طريق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. لكن الملاحظ أن أهمية المشاريع وتنوع القطاعات التي تستهدفها، يدل على مدى الخصاص المهول الذي تعانيه الجماعتان على مستوى البنيات التحتية المهيكلة للمجال. كما يلاحظ أن جل المشاريع ركزت على التجهيزات المادية، وأغفلت المرافق والتجهيزات التي تدخل في بناء الإنسان وتأهيله، بغية تحقيق أعلى درجات التنمية بفعالية. وهذا ما يدعو إلى ضرورة التفكير في تنفيذ مشاريع ذات بعد سوسيو-اقتصادي، تعود على تراب الجماعة بالنفع وتشمل الأفراد، لتنتقل من خلالهم وعبرهم إلى باقي الفئات المكونة للنسيج الاجتماعي بالجماعتين.

يعبر المجتمع المدني عن دينامية ثقافية واجتماعية جديدة من خلال انخراط الأفراد في العمل الجمعوي والتعاوني خدمة للتنمية المحلية بحكم قرب مؤسسيها من المجتمع المحلي واطلاعهم عن حاجيات الساكنة ذات الأولوية. في هذا السياق، وانطلاقا من خلاصات البحث الميداني والمقابلات الموجهة، ثم بناء على نتائج الاستمارات، تبين أنه يوجد بمجال الدراسة عدد كبير من الجمعيات والتعاونيات يتجاوز المئات، لكن الملاحظ كذلك، أن جل هذه الجمعيات تبقى مجرد تنظيم ورقي، لا يشكل وجوده فارقا عن غيابه. فجل الجمعيات النشيطة بتراب الجماعتين محدودة النشاط؛ حيث لا تقوم إلا بمبادرة واحدة أو اثنتين في السنة، كما أن هذه المبادرات لا ترقى إلى مستوى مشاريع حقيقية، وهذا ما يصعب من مهمة حصولها على التمويل رغم تعدد مصادره. والملاحظ أن هذا الدعم يهم جمعيات تنشط غالبا في إطار التنمية الثقافية والاجتماعية وهذا ما يعني اقتصارها على تكاليف تسيير الجمعية خصوصا بالنسبة للجمعيات الرياضية، أو تمويل بعض المبادرات الجماعية البسيطة مثل تقديم مساعدات عينية لبعض الفئات الهشة من الساكنة. إضافة إلى ذلك، توصلنا إلى أن جل هذه الجمعيات لا تتوفر على مشاريع معينة، وإنما تعمل وفق منطق الحفاظ على التواجد بالساحة، مما يؤدي إلى عدم فاعلية المشاريع المنجزة في إطارها، وضعف أثرها التنموي على الفئات التي تستهدفها من الساكنة. وهذا ما يضع آليات

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

اشتغال جمعيات المجتمع المدني بمجال الدراسة تحت المساءلة، بالنظر إلى مردوديتها الضعيفة في ما يخص تحقيق التنمية.

أما القطاع الخاص، فرغم التسهيلات الممنوحة له من طرف الدولة، على افتراض أن يعوض دورها في تحقيق التنمية المحلية، فلم نجد لتدخله انعكاسا كبيرا على حياة الساكنة بالجماعتين، مع تسجيل امتياز طفيف لدوره في جماعة مولاي عبد الله. حيث تبقى المبادرات التنموية التي تدخل في إطار المقاولة المواطنة جد محدودة بالنظر إلى الخصاص المهول في مثل هذه المبادرات. وهذا ما يجعل القطاع الخاص بمثابة فاعل غير نشيط بمجال الدراسة، من خلال مردوديته التنموية الضعيفة.

من هذا المنطلق، يمكن القول بأن جل المشاريع والبرامج التي أنجزها كل الفاعلين المتدخلين في تراب جماعتي مولاي عبد الله واولاد افرج، رغم تنوعها واختلاف مجالات تنفيذها، تبقى بعيدة كل البعد عن النجاح في خلق تنمية ترابية تعم خيراتها جميع السكان وبدون استثناء. حيث كلفت مبالغ مالية مهمة، دون أن تتمكن من القضاء على مظاهر الفقر والهشاشة المتفشية في أوساط العديد من السكان بتراب الجماعتين، كما فشلت في تحقيق انتقال الجماعتين إلى مركزين حضريين، يمكن أن يساهما في تخفيف الضغط السكاني على المدن الكبرى، فأين الخلل؟ ومن المسؤول عن هذا التناقض ما بين كثرة المشاريع والبرامج التنموية على الورق، وضعف أثرها الفعلي على حياة الساكنة؟

يعرف تراب جماعتي مولاي عبد الله واولاد افرج تدخل العديد من الفاعلين في تحديد معالمه والتأثير على سيرورة تطوره المجالي وتحوله الوظيفي؛ حيث يتنوعون ما بين الجماعة والمجلس الإقليمي، العمالة، ثم المجتمع المدني ممثلا في الجمعيات والتعاونيات بالإضافة إلى الأفراد. بإمكان كل فاعل أن يساهم فعليا في إحداث تغييرات على بنية المجال، من خلال التدخل لتنفيذ مشروع ما، قد يغير وضعية العديد من السكان نحو الأفضل. من هذا المنظور، يتحول الفاعل من مجرد مشاهد ومتفرج على التغيرات التي يشهدها المجال، إلى فاعل في هذا التغير، بل إلى عنصر مغير وقادر على إحداث التغيير فعليا، وليس الاكتفاء بالملاحظة وتقديم الانتقادات أو الشكاوي. وهذا ما يزيد من أهمية الفاعل الترابي مهما كانت وضعيته القانونية أو الاجتماعية، غير أن واقع الحال يبن أن الفاعلين بتراب مركزي مولاي عبد الله واولاد افرج، لم ينجحوا في استغلال الموارد المتوفرة لتحقيق التنمية المحلية. وبالتالي، فالفرضية الثانية التي انطلق منها البحث هي الأقرب إلى التعبير عن دور الفاعلين.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

8. قائمة المراجع:

MOINE Alexandre, « Le territoire comme un système complexe », Des outils pour l'aménagement et la géographie, Septièmes Rencontres de Théo Quant. , 2005

LAZAREV Grigori et Moloud Arab « Développement Local et communautés rurales, Approches et instruments pour une dynamique de concertation », , 2002, Edition Karthala.

LAZAREV Grigori, «Les politiques agraires au Maroc 1956-2006 Un témoignage engagé», Economie critique2012

ROUX Emmanuel, VOLLET Dominique et PECQEUR Bernard, « Coordinations d'acteurs et valorisation des ressources territoriales. Les cas de l'Aubrac et des Baronnies », Économie rurale 293. 2006,

DI MEO Guy, « De l'espace aux territoires : éléments pour une archéologie des concepts fondamentaux de la géographie », L'information géographique, volume 62, n°3. 1998

LABIADH Ines, « Le développement territorial et la valorisation des ressources spécifiques dans les zones difficiles : acteurs et gouvernance. Cas de la région Nord Ouest de la Tunisie », Université Pierre Mendès France. 2012,

VAN STAEVEL Jean-Pierre, FILI Abdallah, SEBASTIEN Gaime, MASURE Catherine, , « Nouvelles recherches archéologiques sur le ribāṭ de Tīṭ (Moulay Abdallah Amghar, Province d'El Jadida, Maroc)», Hespéris- Tamuda LII (3). 2017

قشاني عزيز ، مزين حسن ، مناهج وتقنيات البحث في القطاع غير المهيكل، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 3 العدد 3، (2019)،ص ص 1 – 19

قشاني عزيز ، مزين حسن، (2020)، الاقتصاد غير المهيكل كعامل محرك للهجرة وكآلية للاستبعاد والإقصاء الاجتماعي للشباب بمدينة الجديدة، المجلة الأكاديمية للدراسات والبحوث المتخصصة AJSSR، المجلد الأول، العدد 4، ص-ص 18- 29

قشاني عزيز ، قطاف عبد القادر، مزين حسن، (2020)، التدبير الحضري بين أعطاب الواقع وتصورات النموذج التنموي، مدينة الجديدة أنموذجا، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 18، العدد 02، ص ص 17- 34

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)